سياسة الطاقة

تسعى الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استخدام الطاقة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة والمسؤولية البيئية. بموجب هذه السياسة، سيكون لخطة إدارة الطاقة دور رئيسي في دعم استراتيجية الهيئة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، وتعزيز المركز التنافسي للهيئة، وتزويد المتعاملين بالمنتجات الأعلى جودة .

تنص سياسة الطاقة على التزام الهيئة بتحسين أداء الطاقة. تحدد الإدارة العليا سياسة الطاقة وتضمن التزام الهيئة بها.

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الهيئة بتحقيق الأهداف التالية:

- خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري (الغازات الدفيئة) – ثاني أكسيد الكربون - (CO_2) عن طريق تقليل استهلاك الطاقة بشكل متناسب.
- إبداء الالتزام بتحقيق البنية التحتية المستدامة من خلال استخدام الأحمال الفعالة وأنظمة المراقبة الذكية.
- تحقيق الحد الأقصى لأداء الطاقة، والحد من النفقات التشغيلية، وزيادة قيمة المساهمين من خلال إدارة فعالة ومسؤولة لاستهلاك الطاقة بكفاءة.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، تلتزم الهيئة بتنفيذ ما يلي :

- الالتزام بجميع قوانين الطاقة الصادرة عن الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمتطلبات القانونية، واللوائح، وقواعد الممارسات الصادرة عن وزارة الطاقة والهيئات التابعة لها.
- دعم تطبيقات معايير السلطات المحلية في العمليات القائمة، وتطويرها وتحديثها، والتعامل الفاعل مع قرارات الحد من الاستهلاك.
- الالتزام بالامتثال لنظام إدارة الطاقة القائم والاستفادة من فرص التحسين المستمر المحددة.
- الالتزام بتوفير الموارد المطلوبة من الموارد البشرية والبنية التحتية والمعدات والأدوات والمعلومات المتعلقة بنظام إدارة الطاقة فيما يخص الغرض منه، ومتطلباته، ممارساته، نتائجه، والتغييرات المطلوبة والمعدّلة في ممارسات أعضاء المنظمة.
- ممارسات التشغيل التي تحد من التأثير من خلال ممارسات العمل والإدارة، والتحسين المستمر والتدريب واستخدام التقنيات الجديدة.
- الالتزام بشراء المنتجات والخدمات ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة، واعتماد التصاميم التي تفضي إلى تحسين أداء الطاقة، وهي من العوامل المؤثرة في إجمالي تكلفة دورة الحياة وتوفير الطاقة.
- زيادة وعي الموظفين وتشجيع تبادل الخبرات والمهارات.

- مراجعة الإدارة لأهداف وغايات الطاقة.
- إبلاغ ونشر هذه السياسة بين جميع أعضاء المنظمة.
- تقديم حلول مبتكرة بالتعاون مع أهم المشاريع الرائدة في الدولة في مجال الطاقة المتجددة، من ضمن مزودي الطاقة، ومع الهيئات الأخرى ذات الصلة والمجموعات المجتمعية والجوار حول مسائل إدارة الطاقة ذات الاهتمام المشترك.

تسعى الهيئة إلى تحقيق هدف إدارة الطاقة في الحد من كثافة الطاقة في مبانيها بما يتماشى مع رؤية الإمارات 2021 والأجندة الوطنية والبيئة المستدامة والبنية التحتية. تسري هذه السياسة على جميع مرافق الهيئة وموظفيها ومقاوليها الذين يعملون في قطاعات الهيئة.

تقوم الهيئة بمراجعة سياسة الطاقة سنوياً وتُحدّث عند الحاجة.